جامعة محمد خيضر –بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

السنة: الأولى جذع مشترك

المجموعة: 03 و04

السداسي الثاني

محاضرات في مقياس:

مناهج البحث العلمي

اعداد الأستاذ: وعيل حكيم

السنة الجامعية: 2020-2021

مقدمة:

إن مسألة تحديد المفاهيم والمصطلحات الرئيسية المستعملة في الموضوع هي خطوة إجرائية تساعد القارئ منذ البداية على أن يعرف ماذا يقصد بهذا الموضوع، ويعد موضوع مناهج البحث العلمي من بين المواضيع التي لا بد من منحها جانبا نظريا، خاصة في مجال العلوم القانونية والإدارية بحكم التخصص لطلبة السنة الأولى حقوق، على اعتبار أن اعداد البحوث العلمية مرتبط بعدة عناصر ضرورية لأي بحث، ومنه محاولة من خلال هذه الدراسة تبيان مدى قابلية علم المناهج للتطبيق في هذا الميدان، واذا كانت تنطبق على العلوم القانونية هذه الصفة، فانه من الضروري أيضا البحث عن أي المناهج هو الملائم لهذا التخصص، يضاف الى ذلك ان القانون يندرج ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو ما يزيد من هذه الدراسة البحث الازم لإبراز معالم هذا الارتباط بين علم المناهج والعلوم القانونية والإدارية على هذا الأساس سنقوم بالتركيز ضمن هذه المحاضرة على اهم المفاهيم المرتبطة بالموضوع من خلال التطرق الى المحاور التالية:

- مناهج البحث العلمي
- المحور الأول: مفهوم علم المناهج،
- المحور الثاني: المنهج الاستدلالي،
- المحور الثالث: المنهج الاستقرائي،
- المحور الرابع: المنهج التجريبي،
- المحور الخامس: المنهج التاريخي،
- المحور السادس: المنهج المقارن،
- المحور السابع: المنهج الوصفي.

المحور الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي

يعود الفضل للفيلسوف والمفكر "كانت" في تأسيس واستعمال كلمة علم المناهج أول مرة بمناسبة تقسيمه المنطق إلى نوعين، مذهب المبادئ وهو الذي يبحث في الشروط الصحيحة للحصول على المعرفة، وعلم المناهج الذي يختص بتحديد الشكل العام لكل علم وبتحديد الطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم.[1]

أولا: تعريف علم المناهج

1: لغة:

المنهج لغة يعني طريقة أو نظام أو الكيفية أو البحث أو المعرفة.[2]

2: اصطلاحا

علم المناهج هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة المناهج المطبقة في البحوث العلمية وقد جاءت هذه المناهج التي اعتمدها علم المناهج استنادا إلى دراسات متخصصة من طرف الكثير من العلماء،[3] كما يعني أيضا " العلم الذي يبحث في وسائل وصول العقل إلى الحقيقة أو صور العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون للوصول إلى الحقيقة وذل بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة والتي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة متيقن من صحتها".[4]

---

[1] عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات للنشر، الكويت، 1977، صفحة: 03.

[2] المعجم الوجيز، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر، 1993، ص: 636.

[3] إبراهيم ابراش، البحث الاجتماعي، قضاياه، مناهجه، اجراءاته، سلسلة الكتب العدد: 10، منشورات كلية الحقوق، مراكش، المغرب، 1994، ص: 44.

[4] عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان لعلوم القانونية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، صفحة: 140.

ثالثا: أنواع مناهج البحث العلمي

لم يتفق علماء المناهج على تصنيف واحد للمناهج فمنهم من يعتد بالمناهج الأساسية وتختلف المناهج من حيث تصنيفها إلى:[5]

1-التصنيفات التقليدية للمناهج

نجده خلاله المنهج التلقائي، المنهج التحليلين المنهج التركيبي.

2-التصنيفات الحديثة للمناهج

أ-تصنيف Whitney

صنف وايتني المناهج إلى: المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، المنهج التجريبي، البحث الفلسفي، البحث الاجتماعي، البحث الإبداعي.

ب-تصنيف Marquiez

صنف هذا العالم المناهج إلى: المنهج الأنثروبولوجي، المنهج دراسة حالة، المنهج التاريخي، المنهج التجريبي، المنهج المسحي.

3 -المناهج العلمية الأساسية والفرعية

أ-المناهـج العلميــة الأساسيــة

- المنهج الاستدلالي، المنهج التجريبي، المنهج التاريخي، المنهج الجدلي. [6]

---

[5] أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص: 100.

[6] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، سلسلة منهجية البحث العلمي 3، دار النمير، دمشق، سوريا، 2004، ص: 04.

ب-المناهج العلمية الفرعية:

هي التي تتفرع على المناهج العلمية الأساسية وتتضمن: المنهج المسحي، المنهج المقارن، منهج دراسة حالة، التعليق على النصوص القانونية. [7]

خامسا: المناهج العلمية والعلوم الإنسانية

ان مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية مرتبط بجوانب إنسانية تكون عادة في نطاق الارتباط بالأشخاص، فنجد خلالها عددا من التخصصات التي تنتمي الى هذا النوع من العلوم مثل، الفلسفة، علم النفس، العلوم القانونية والإدارية، علم التاريخ، علم المكتبات، وفي هذا الصدد يطرح مشكل مدى إمكانية اعمال وتطبيق مناهج البحث العلمي على هذه العلوم، وما يمكن قوله في هذا الشأن، أنه في السابق كان ينظر الى هذه العلوم على أنها غير متوافقة ومضمون هذه المناهج، كما أنها لا تمثل علوما بالمعنى الحقيقي، بالإضافة الى تغيرها المستمر وكذا عدم ثباتها نظرا لارتباطها بالأشخاص، بالإضافة الى أن الظاهرة الإنسانية سلوكية لا يمكن إخضاعها للتجريب، فهي ظاهرة معنوية غير ملموسة.[8]

ولكن بالرغم من هذه الانتقادات التي تعرضت لها العلوم الإنسانية، الا انه يمكن القول بإمكانية اعمال مناهج البحث العلمي في هذا النوع من لعلوم، وذلك لكون مناهج البحث العلمي متعددة ومنه يمكن لأي علم من العلوم الإنسانية الاختيار من بين هذه المناهج بما يخدم مصلحة البحث العلمي وتحصيل النتائج المروي في تحصيليها، ومنه لا يمكن تعميم تطبيق منهج معين في مجال علم النفس مثلا على العلوم القانونية، على اعتبار أن كل علم وله المنهج الذي يتوافق معه لذا لا يمكن الخلط بين هذه المفاهيم وعلى الباحث ان يحرص على مراعاة هذه الجوانب بدقة، الشيء الذي يمنح أكثر مصداقية للبحث العلمي.[9]

---

[7] علي دحامنية، محاضرات في مقياس المنهجية، القيت على طلبة الليسانس السنة الاولى جذع مشترك، المركز الجامعي الوادي، معهد الحقوق، السنة الجامعية: 2008-2009، صفحة: 36.

[8] فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005، ص 79.

[9] Adrienne Odoul-Boulat, Driss Qasim, Comment préparer un mémoire, édition Toubkal, imprimerie, Fedala, 1988, p, 09.

المحور الثاني: المنهج الاستدلالي:

أولا: تعريف الاستدلال:

" الاستدلال هو البرهان الذي ينطلق من قضايا مسلم بصحتها نحو قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية"[10]، ومفاده أن هنالك قضايا أو أفكار يتم الاستناد اليها منذ البداية، على ان تكون هذه الأفكار والقضايا أو المقدمات صحيحة ومسلم بصحتها، لتصبح بعد ذلك النتائج الجديدة عبارة عن قضايا ومبادئ لنتائج أخرى، الى غاية الوصول مرحلة النهاية، بمعنى الوصول الى قضايا ومبادئ لا يمكن البرهنة عليها أو في علم من العلوم، والغرض من ذلك ضمان صحة النتائج بالضرورة، كونها مستندة الى مبادئ وقضايا من بدايتها كانت صحيحة، والحقيقة أن المنهج الاستدلالي في مجال العلوم التجريبية والرياضيات والفيزياء، لتناسب مبادئه ومضمون هذه العلوم، الا أنه يمكن مد مضمون هذا المنهج الى باقي العلوم الأخرى مثل ميدان العلوم القانونية والادارية مجال العلوم القانونية. [11]

ثانيا: مبادئ الاستدلال.

1-البديهيات Axiome:

هي الأشياء التي نسلم بها جميعا ولا تحتاج إلى برهان، تستخدم كدليل لغيرها من القضايا، كونها أبسط القضايا وأشدها وضوحا على اعتبار أن البرهان القائم عليها يتم داخل العقل، ومثال عن البديهية نجد (الكل أكبر من الجزء)، فهذه البديهية تبدوا واضحة بذاتها دون برهان.[12]

-خصائص البديهيات

1-هي قضايا ومبادئ بينة بذاتها تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى برهان،

---

[10] عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص82.

[11] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص: 178.

[12] عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص 90.

2-قضية أولية غير مستخرجة أو مستنتجة من قضية أخرى،

3-قضية ومبادئ عامة لا تتعلق بعلم واحد من العلوم، فالبديهية نجد اعمالا لها في العلوم الرياضية وكذلك تستعمل في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها من العلوم الأخرى.

2-المسلمة Postulat:

المسلمات هي قضايا تركيبية رغم أنها غير بينة بذاتها إلا أنه يصادر عليها ونتقبلها نظريا ونسلم بها لأنها لا تؤدي إلى تناقص ومثال ذلك قولنا الإنسان يفعل دائما ما ينفعه، والمسلمات يمكن البرهنة عليها لأنها من وضع العقل لكن نسلم بها دون برهان فهي مسلمة، خاصة إذ لكل علم مسلماته صريحة لابد من فهمها، فالمسلمات لها برهان واضح.[13]

ان شدة التداخل بين المصطلحين جعل الكثير من العلماء لا يميزون بينهما في العصر الحديث، فهم يعتبرون أن التمييز بين البديهيات والمسلمات أمر ثانوي، وبالتالي تقبل البديهيات والمسلمات بنفس المرتبة.

4-التعريفات:

التعريف هو تعبير عن ماهية الشيء المعرف بمصطلحات محددة، بحيث يصبح التعريف جامعا مانعا يجمع كل صفات الشيء ويمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه، فهي تطورات جزئية تكون مرتبطة بكل علم، فالجمع والمنع هما الصفتان اللتان تمنحان للشيء المعرف هويته الحقيقية.[14]

من خلال تعداد مبادئ الاستدلال نلاحظ وجود تداخل فيما بينها، الغرض من ذلك استخراج النتائج والفرضيات للمساهمة في تعزيز البحث العلمي.

---

[13] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 181.

[14] رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية 2006، الجزائر، 2006، ص 142.

ثالثا: أدوات الاستدلال:

للاستدلال أدوات تساهم في تحقيق الغرض المرجو منه، وتتمثل هذه الأدوات في: القياس، التجريب العقلي، البرهان الرياضي، التركيب، وسنتطرق اليها بالتفصيل على التوالي:

1-القياس

هو عملية عقلية منطقية، تنطلق من مقدمات مسلم بها أو مسلمات إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها، فهو عبارة عن تحصيل حاصل مستمر عكس البرهان الرياضي الذي يأتي دائما بحقيقة جديدة لم تكن موجودة في المبادئ الأولية لا ضمنيا ولا صراحة، فهو عملية تقييم بحيث نقيس الشيء بمثله[15].

2-التجريب العقلي

نعني بالتجريب العقلي أن يقوم الإنسان داخل عقله بكافة الفروض من أجل تصور الطريقة المثلى لتركيبها ومنه التوصل الى النتائج، فالتجريب العقلي يختلف عن المنهج التجريبي، فهو في معناه الواسع أن يقوم الإنسان في داخل عقله بكافة الفروض التي يعجز القيام بها في خارج عقله، والتجريب العقلي نوعين، الأول يسمى تجريبي عقلي خيالي، الذي يستند الى مجرد تخيلات لا ترتقى الى التجريب أو الأفكار العلمية، مثل الشعراء، وهذا النوع من التجريب العقلي ليست له قيمة علمية الا أن له قيمة من الناحية الفن، والنوع الثاني هو التجريب العقلي العلمي الذي من خلاله تحول الأفكار الى الجانب التطبيقي كالاختراعات مثلا.

3-البرهان الرياضي

البرهان الرياضي عملية منطقية تبدأ من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة، وفقا لقواعد منطقية منتظمة وأثناء القيام بالبرهنة نسلم بصحة المقدمات، على اعتبار أن الهدف منها هو البرهان على صحة النتائج المترتبة على المقدمات، فالنتائج التي

---

[15] على سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص: 133.

توصلنا إليها عن طريق البرهان الرياضي لم تشتمل عليها المقدمات، فهو يأتي دوما بحقيقة جديدة يتم التوصل إليها عن طريق التسلسل المنطقي من النتائج المتحصل عليها.[16]

4-التركيب

هو عملية عقلية تبتدأ من قضايا صحيحة للوصول إلى استخراج النتائج ومعرفة هذه النتائج المراد استخلاصها من القضية الصحيحة، فالتركيب يعني تركيب النتائج المتوصل اليها ومنه تركيبها عقليا للتأكد من مدى صحتها ويكون عادة من الخاص إلى العام[17].

رابعا: تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية والادارية

ان اعمال المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية والإدارية نجده يؤدي دورا لا يستهان به، خاصة في مجال تفسير وتطبيق الأحكام وإصدار القوانين، وبذلك يعتبر المنهج الاستدلالي من أهم المناهج المستعملة في مجال العلوم القانونية والادارية، ويعتبر الاستدلال بصفة خاصة أحد ركائز الدراسات القانونية نظرا لاستخدامه من طرف القضاة والمشرعين.[18]

1-تطبيقات المنهج الاستدلالي في القضاء

ان دور المنهج الاستدلالي على المستوى القضائي يتجلى في توجيه القاضي لحل النزعات فالحكم ما هو إلا نتيجة لعملية استدلالية يقوم بها القاضي بداء من تكييف الوقائع لغاية صدور الحكم، فدور المنهج الاستدلالي في المسألة محل النزاع هو إيجاد حل لهذا النزاع.

2-تطبيقات المنهج الاستدلالي في التشريع

في كثير من الأحيان يستعين المشرع بالمنهج الاستدلالي في إصدار التشريعات فيستخدم القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد قانونية أخرى عن طريق استخدام أدوات الاستدلال، خاصة ما تعلق منها بالقياس في معظم الحالات.

---

[16] عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص 116.

[17] تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم القانونية، دار الخلدونية، 2017، ص 144.

[18] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 188.

خامسا: تقدير المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية

بالرغم الانتقادات التي وجهت لهذا المنهج ودوره في مجال العلوم القانونية والإدارية، نلاحظ أنه وبالعكس من ذلك يكون قد ساهم في حل عدة قضايا وإصدار عدة القوانين، وبالتالي فان اعمال المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية والإدارية يحتل مكانة هامة.

المحور الثالث: المنهج الاستقرائي

أولا: تعريف المنهج الاستقرائي

ان جوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات، عن طرق الملاحظة ودراسة الفروض، فالاستقراء ينطلق من الجزء إلى الكل، ومعنى كلمة "استقراء" وهي كلمة يونانية enaywyn ومعناها حركة العقل للقيام بعمليات غرضها الوصول إلى قاعدة كلية تحكم التفاصيل المدركة،[19] وهناك فرق بين الاستنباط والاستقراء، فهذا الأخير يتمثل في الانتقال من الجزئيات إلى الكليات، أما في الاستنباط ننتقل فيه من الكليات إلى الجزئيات.[20]

ثانيا: خطوات المنهج الاستقرائي:

يستند المنهج الاستقرائي الى الخطوات التالية:

1-تحديد الظاهرة محل الدراسة،

2-جمع المعلومات المرتبطة بالظاهرة،

3-الوصول إلى نتائج عن طريق تحديد الظاهرة والبيانات.

---

[19] أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 35. ود. جابر جاد نصار، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[20] عبد الله عبود العسكري، مرجع سابق، ص: 05.

من خلال ما سبق ذكره يتجلى لنا بوضوح أن المنهج الاستقرائي أضحى يطبق بشكل واسع في العصر الحديث خاصة في مجال العلوم القانونية، تحديدا في مجال القانون الدستوري.[21]

المحور الرابع: المنهـج التجريبـي

أولا: تعريف المنهج التجريبي

هو منهج ينطلق من دراسة الجزئيات نحو العموميات والدراسة خلاله تقوم على قانون السببية وهو يتميز بأنه أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية، بالإضافة لكونه منهج علمي يستند الى التجربة الخارجة عن العقل، يضاف اليها انه منهج موضوعي لكون النتائج المتوصل لها بالتجربة تفرض نفسها على العقل ولو كانت تتعارض مع وارادة الباحث.[22]

ثانيا: مراحل المنهج التجريبي

1-مرحلة التعريف والتصنيف

لابد على الباحث تحديد الظاهرة من خلال تلك الدراسة ثم يقوم بتصنيفها.

2-مرحلة التحليل

بعد تحديد الظاهرة وتصنيفها ينتقل الباحث إلى تحليل تلك الظاهرة بدراسة علمية تشمل في البداية وضع فرضيات علمية تفسر الظاهرة وكل العلاقات المرتبطة بها، ثم يقوم بعمليات التجريب التي تثبت صحة الفرضيات أو عدمها، ليقوم بعدها الباحث بصياغة قوانين جزئية.

3-مرحلة التركيب

بعد عملية تحليل الظاهرة التي تنتهي بقوانين جزئية، يقوم الباحث بتركيب تلك القوانين الجزئية والنتائج في شكل قانون عام يحكم تلك الظاهرة.

---

[21] عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007، ص: 66.

[22] إبراهيم مروان، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص:

ثالثا: مبادئ المنهج التجريبي

1-الملاحظـة

تعد الملاحظة أهم مبدأ من مبادئ المنهج التجريبي، وهي تعني مشاهدة الظواهر وفق نسق علمي يسمح بصياغة فرضيات وإجراء التجارب بغرض تفسير الظواهر عن طريق تحديد العلاقة بين المتغيرات، وكذا بإخضاعها للتجارب العلمية.

2-الفرضيــة

تعرف الفرضية" تفسير مؤقت لظواهر معينة لم تخضع للتجربة، ولكن وبعد اخضاعها للتجربة، تضحى عبارة عن فرضية تحتمل الصواب أو الخطأ، وقد تصير قانونا يقسر الظواهر.

3-التجريــب

بعد صياغة الفرضيات لا بد من تجريبها للتأكد من صحتها أو عدمه، عن طريق استبعاد الفرضيات المتناقضة وما هو مسلم في مجال القوانين الثابتة التي لا تحتمل الخطأ.

رابعا: دور المنهج التجريبي في العلوم القانونية

إن ما يميز المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية هو إمكانية وبساطة تحديد المتغيرات بأسلوب يستطيع الباحث خلاله تحديد وحصر الأسباب الحقيقية لحدوث الظاهرة، فتطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية والإدارية يواجه عدة صعوبات، خاصة ما تعلق منها بعزل المتغيرات في الظواهر السلوكية، كونها تختلف اختلافا كبيرا عن الظواهر الطبيعية، حيث أنها ليست مادية ملموسة ومنه قد لا يمكن للعقل تحديد وضبط جميع متغيرات الظاهرة، الشيء الذي يؤدي للوصول إلى نتائج ناقصة القيمة، وبذلك فان مضمونه لا يتلاءم وطبيعتها.

المحور الخامس: المنهـج التاريخي

أولا: تعريف المنهج التاريخي

تعرف الدكتورة ليلى الصباغ المنهج التاريخي بأنه "مجموعة التقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي، بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه، ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها"[23]، ومنه يمكن القول أن المنهج التاريخي هو المنهج الذي يستند الى الدراسة التحليلية للظاهرة وفق خطوات معينة تعتمد على المصادر التاريخية من أجل فهم الظاهرة. [24]

ثانيا: خطوات المنهج التاريخي:

1-تحديد الظاهرة التاريخية

إن تحديد الظاهرة التاريخية يتعلق بتحديد المشكلة التي يريد الباحث التصدي لها في بحثه، ويستعين الباحث في مجال العلوم القانونية بالمنهج التاريخي حيث يقوم بتحديد الظاهرة التاريخية المتعلقة بموضوع بحثه ومثال ذلك: أصل الدولة ونشأتها في مجال القانون الدستوري – التطور التاريخي للعقوبات في النظم القانونية المختلفة.[25]

2-جمع المعلومات والمصادر التاريخية:

وتضم كافة الشواهد والآثار التاريخية وكل ما من شأنه يكشف لنا عن ماضي الإنسان وهي نوعين: [26]

---

[23] عمار عوابدي، المرجع السابق ص 256.

[24] أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[25] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 174.

[26] Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, 11eme éditions Dalloz, 2001, p 422.

أ-الوثائق الأصلية

كل ما تركه الإنسان قديما وفي الماضي من آثار.

ب-الوثائق غير الأصلية

هي مراجع تسهل عملية البحث في التاريخ وهي تستمد وجودها من الوثائق الأصلية المباشرة.[27]

4-التركيب التاريخي

بعد قيام الباحث بنقد المصادر التاريخية يقوم الباحث بالانتقال إلى عملية التركيب استنادا إلى التفسير السببي للظاهرة التاريخية.

5-استخلاص النتائج

وهذه المرحلة الأخيرة حيث يتوصل خلالها كل من المؤرخ والباحث إلى عدة نتائج.

ثالثا: اعمال المنهج التاريخي في العلوم القانونية

إذا كانت الدراسة تتعلق بأصل القانون مثلا، فلا بد في هذه الحالة الاستعانة بالمنهج التاريخي، من خلال الرجوع الى الحضارات القديمة، وبذلك نقوم باستخدام هذا المنهج في كل مناسبة أو دراسة يكون فيها جانب تاريخي، ومنه في مجال العلوم القانونية والإدارية يمكن اعمال هذا المنهج بالنظر لتوافق مبادئه وما يتطلبه القانون.

المحور السادس: المنهج المقارن

أولا: تعريف المنهج المقارن

إن المنهج المقارن يعني العملية التي يتم من خلالها إبراز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر، بمفهوم المخالفة لا يمكن أن تجرى المقارنة بين شيئين متناقضين،

[27] فريال أبو عواد، محمد نوفل، التفكير والبحث العلمي، دار الميسرة، عمان، 2010، ص: 223.

ومنه فإن المنهج المقارن تجريب غير مباشر وهذا ما يعد من خصائص العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويعرف جون ستيوارت ميل المنهج المقارن بقوله " المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف. [28]وعموما فإن المنهج المقارن هو المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر حيث يبرز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويستند الباحث في ذلك على مجموعة من المبادئ الخطوات من أجل تحديد النتائج.

ثانيا: خطوات المنهج المقارن

- تحديد الظواهر المتماثلة فقط دون أن تمتد الى الظواهر المتناقضة،

- جمع المعلومات باستخدام أدوات البحث العلمي،

- تحليل المعلومات ومن ه القيام بمقارنتها.

ثالثا: تطبيق المنهج المقارن في الدراسات القانونية:

في إطار تحديد مدى إمكانية تطبيق المنهج المقارن في ميدان العلوم القانونية والإداري، ينبغي على الباحث مراعاة عدة شروط وضوابط، منها ضرورة تحديد موضوع المقارنة بدقة وعناية، بالإضافة الى تحديد القوانين المرتبطة بموضوع محل المقارنة، يضاف الى ذلك أيضا ضرورة تحكم الباحث باللغات، على اعتبار أن المقارنة قد تكون بين قانونين اثنين مختلفين من ناحية اللغة، ففي هذه الحالة يتطلب لدى الباحث الالمام باللغة كي تكون المقارنة صحيحة وتؤتي أكلها فيما يتعلق بتحصيل النتائج.[29]

---

[28] أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999. ص 40.

[29] علي ضوى، منهجية البحث القانوني، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989، ص 41.

المحور السابع: المنهج الوصفي

أولا: تعريف المنهج الوصفي

يعد المنهج الوصفي أبرز المناهج المستخدمة في الدراسات العلمية، بحيث يساهم في التعرف على الظاهرة محل الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، واستخدام منهج معين في البحث يتطلب وقتا وجهدا كبيرين في سبيل الوصول إلى جميع المعلومات التي تتعلق بالظاهرة، ويعني المنهج الوصفي الطريقة العلمية التي يستند اليها الباحث من أجل دراسة ظاهرة ما وفق إجراءات وخطوات محددة، بحيث يقوم الباحث بتحليل المعطيات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، الغرض من ذلك تحقيق النتائج إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة، والهدف من المنهج الوصفي: [30]

- جمع المعلومات المرتبطة بالظاهرة،

- محاولة تبيان العلاقة بين مختلف الظواهر ومنه المقارنة فيما بينها والظاهرة محل الدراسة،

- الاستناد الى الجانب العلمي في التعامل مع الظواهر، ومنه صحة النتائج المتوصل اليها.

ثانيا: خطوات المنهج الوصفي

- تحديد الظاهرة محل الدراسة وجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة،

- وضع وتحديد مختلف الفرضيات ذات الصلة والتي تؤدي في النهاية الى ضبط النتائج،

- تحديد عينة الدراسة، وهو ما من شأنه المساهمة في الوصول الى النتائج،

- ضبط الأدوات التي يستند اليها الباحث من أجل تحقيق النتائج.

---

[30] عبد الله عبود العسكري، مرجع سابق، ص: 05.

– تحليل النتائج المتوصل اليها ومنه القيام بعملية تعميمها.

ثالثا: أدوات المنهج الوصفي

1-الاستبيان:

الاستبيان عبارة عن تحديد مجموعة من الأسئلة المرتبطة موضوع الدراسة، بحيث يقوم الباحث بصياغتها بدقة، يتم الاستبيان في شكل أسئلة وترك فراغات لوضع الأجوبة في شكل استمارة، وذلك من قبل الأشخاص الموجه لهم الاستبيان، وبالنسبة للأشخاص فقد يكون الشخص الموجه اليه الاستبيان مثقفا، أو اشخاص عاديين، والغرض من الاستبيان تحصيل النتائج.[31]

2-الملاحظة:

يقوم الباحث خلالها بملاحظة ومراقبة الظاهرة محل الدراسة، ومنه تدوين ما تتم ملاحظته ووصفه بالتدقيق.

3-المقابلة:

عبارة عن حوار بين الباحث والشخص محل المقابلة، وغالبا ما يكون هذا الشخص أستاذا، عالما، أي شخص مثقف على العموم، من خلالها يقوم الباحث باستخلاص المعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة، والقيام بتوظيفها في بحثه لتصبح مرجعا من بين المراجع المتوفرة لدى الباحث، وللمقابلة شروط تتمثل في الزامية احترام مواعيد وأماكن اجراء المقابلة، وكذا تحديد الأسئلة محل المقابلة. [32]

رابعا: اعمال المنهج الوصفي في ميدان العلوم القانونية

يمكن اعمال المنهج الوصفي في ميدان العلوم القانونية، على اعتبار أن أدوات هذا المنهج تتوافق ومضمون العلوم القانونية، خاصة ما تعلق منها بالاستبيان والمقابلة، بالإضافة الى أن

---

[31] علي دحامنية، مرجع سابق، صفحة: 21.

[32] صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2012، صفحة: 156.

القانون ظاهرة اجتماعية، وهذا ما يجعل التجانس بين المدلولين قائما بينهما، وهو ما يجعل للمنهج الوصفي مكانا في مجال العلوم القانونية والإدارية، بالنظر لما يحققه من فوائد في سبيل تحقيق النتائج والمعلومات، خاصة في ظل الدراسات الي لا تحتوي مراجع.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا تقريب الطالب من معرفة الارتباط القائم بين مختلف مناهج البحث العلمي وكيفية تطبيقها في ميدان العلوم القانونية خاصة بالنسبة لطلبة السنة الأولى، الذين سيجدون أنفسهم في اشكال خاصة في مجال اعداد البحوث في هذا المجال، ومنه ضرورة تطبيق هذه المناج والتعود على استخدامها، الشيء الذي يكسب الطالب القدرات اللازمة للتعامل مع مختلف البحوث والمواضيع في اطار علمي، ومن جهة أخرى اكتساب الطالب والباحث في مجال العلوم القانونية والإدارية الثروة العلمية والقدرات التي يحتاجها في هذا التخصص والتي بطبيعة الحال ستؤهله للجوانب العملية المستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. أحمد إبراهيم خضر، اعداد البحوث والرسائل لعلمية من الفكر حتى الخاتمة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2013.
2. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
3. أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
4. إبراهيم ابراش، البحث الاجتماعي، قضاياه، مناهجه، اجراءاته، سلسلة الكتب العدد: 10، منشورات كلية الحقوق، مراكش، المغرب، 1994.
5. إبراهيم مروان، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
6. رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية 2006، الجزائر، 2006.
7. فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005.
8. فريال أبو عواد، محمد نوفل، التفكير والبحث العلمي، دار الميسرة، عمان، 2010.
9. عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات للنشر، الكويت، 1977.
10. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، سلسلة منهجية البحث العلمي 3، دار النمير، دمشق، سوريا، 2004.
11. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان لعلوم القانونية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
12. على ضوى، منهجية البحث القانوني، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989.

13. على سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996.
14. صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2012
15. تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم القانونية، دار الخلدونية، 2017.
16. عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007.

المحاضرات:

17. علي دحامنية، محاضرات في مقياس المنهجية، القيت على طلبة الليسانس السنة الاولى جذع مشترك، المركز الجامعي الوادي، معهد الحقوق، السنة الجامعية: 2008-2009.

المعاجم:

18. المعجم الوجيز، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر، 1993.

19. Adrienne Odoul-Boulat, Driss Qasmi, Comment préparer un mémoire, édition Toubkal, imprimerie, Fedala, 1988.
20. Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, 11eme éditions Dalloz, 2001.

فهرس المحتويات

مقدمة:

المحور الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي

أولا: تعريف علم المناهج

1: لغة

2: اصطلاحا

ثانيا: أنواع مناهج البحث العلمي

1: التصنيفات التقليدية للمناهج

2-التصنيفات الحديثة للمناهج

أ-تصنيف Whitney

ب-تصنيف Marquiez

3-المناهج العلمية الأساسية والفرعية

أ-المناهج العلمية الأساسية

ب-المناهج العلمية الفرعية

ثالثا: المناهج العلمية والعلوم الإنسانية

المحور الثاني: المنهج الاستدلالي

أولا: تعريف الاستدلال

ثانيا: مبادئ الاستدلال

1-البديهيات Axiome

-خصائص البديهيات

2-المسلمة Postulat

3-التعريفات

ثالثا: أدوات الاستدلال

1-القياس

2-التجريب العقلي

3-البرهانالرياضي

4-التركيب

رابعا: تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية والادارية

1-تطبيقات المنهج الاستدلالي في القضاء

2-تطبيقات المنهج الاستدلالي في التشريع

خامسا: تقدير المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية

المحور الثالث: المنهج الاستقرائي

أولا: تعريف المنهج الاستقرائي

ثانيا: خطوات المنهج الاستقرائي

المحور الرابع: المنهـج التجريبـي

أولا: تعريف المنهج التجريبي

ثانيا: مراحل المنهج التجريبي

1-مرحلة التصنيف

2-مرحلة التحليل

3-مرحلة التركيب

ثالثا: مبادئ المنهج التجريبي

1-الملاحظـة

2-الفرضيـة

3-التجريـب

رابعا: دور المنهج التجريبي في العلوم القانونية

المحور الخامس: المنهـج التاريخي

أولا: تعريف المنهج التاريخي

ثانيا: خطوات المنهج التاريخي

1-تحديد الظاهرة التاريخية

2-جمع المعلومات التاريخية

أ-الوثائق الاصلية

ب-الوثائق الغير أصلية

4-التركيب التاريخي

5-استخلاص النتائج

خامسا: اعمال المنهج التاريخي في العلوم القانونية

المحور السادس: المنهج المقارن

أولا: تعريف المنهج المقارن

ثانيا: خطوات المنهج المقارن

ثالثا: تطبيق المنهج المقارن في الدراسات القانونية

المحور السابع: المنهج الوصفي

أولا: تعريف المنهج الوصفي

ثانيا: خطوات المنهج الوصفي

ثالثا: أدوات المنهج الوصفي

1-الاستبيان

2-الملاحظة

3-المقابلة

رابعا: اعمال المنهج الوصفي في ميدان العلوم القانونية

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات